العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

أنقرة تتجاهل خطر كورونا على اقتصادها الهش

البنك المركزي يقلل من شأن تأثير انتشار الوباء

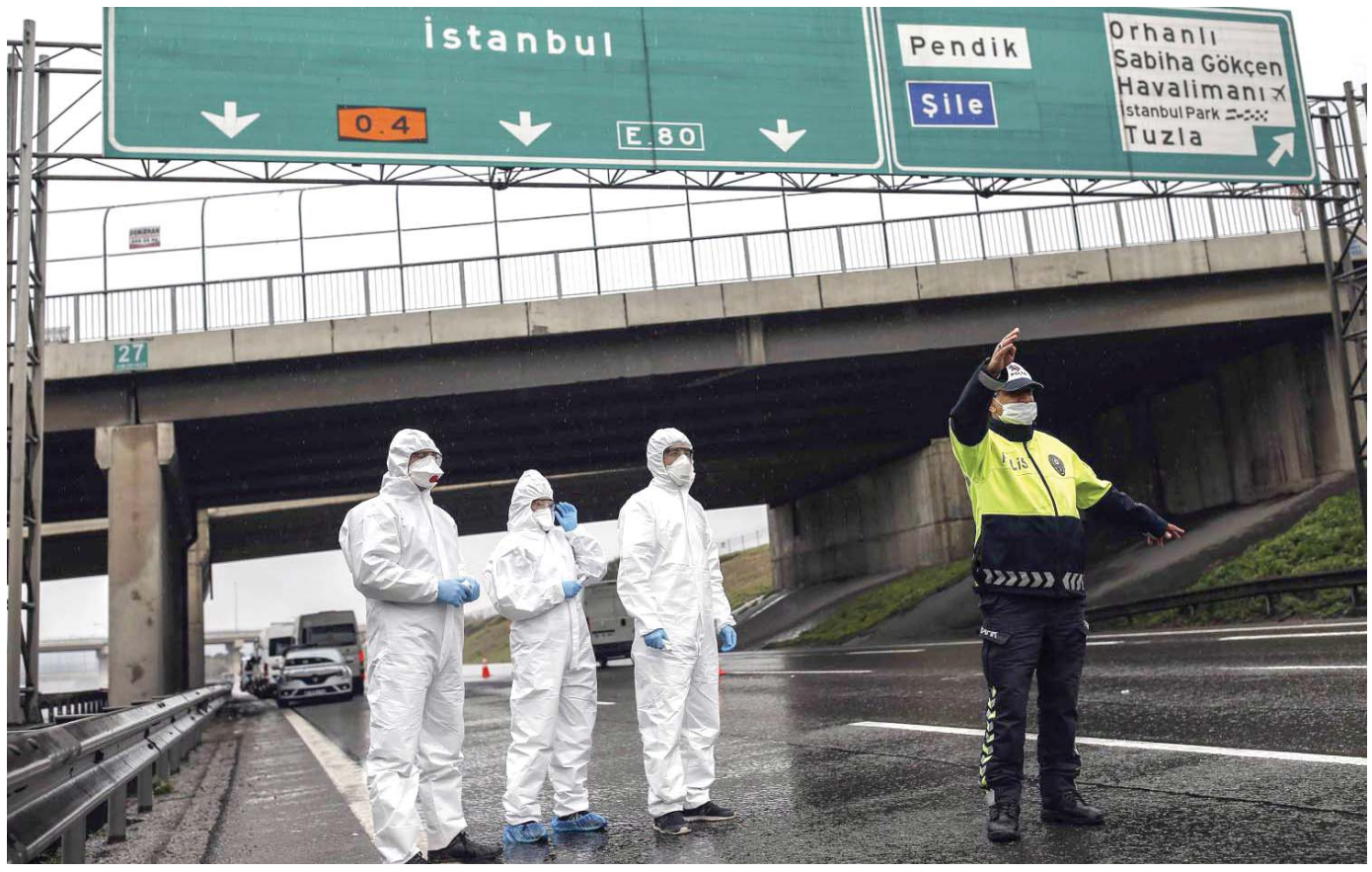

يمثّل انضمام البنك المركزي التركي إلى تصريحات المسؤولين الأتراك المستخفة بخطر تفشّي وباء كورونا على الاقتصاد التركي، مؤشرا خطيرا يتناقض مع إجماع المحللين والمؤسسات المالية العالمية على أن الاقتصاد التركي المتعثّر أصلا، سيكون الأكثر تضرّرا بين مجموعة العشرين.

أنقرة - رسم البنك المركزي التركي صورة متفائلة عن تأثير فايروس كورونا، بالقول إن الاقتصاد التركي يتسم بالمرونة أمام مثل هذه الصدمات، رغم الارتفاع المتسارع لحالات الوفيات والإصابات.

واعتاد المحللون التصريحات المكابرة المستخفة بمخاطر الوباء من السياسيين وخاصة الرئيس رجب طيب أردوغان، لكن صدورها عن البنك المركزي، الذي يقود السياسات المالية، يمثّل مؤشرا يبعث على القلق الشديد.

موديز: اقتصاد تركيا الأكثر تضررا بين مجموعة العشرين

ونسبت وكالة أنباء الأناضول التركية الرسمية إلى نائب محافظ البنك المركزي أوغوزخان أوزباش قوله إن السلطة النقدية تتوقع "نموا مرتفعا" في الربع الأول من العام بفضل الأداء الاقتصادي في شهري يناير وفبراير.

وأقرّ نائب محافظ البنك المركزي في تصريحاته التي نقلتها أيضا وكالة أنباء بلومبرغ أن تداعيات الإصابة بالفايروس، بدأت في التأثير على التجارة الخارجية والسياحة والنقل في شهر مارس.

لكنه قال إنه "مع بطء وتيرة انتشار الجائحة، سنرى الاقتصاد وقد تعافى سريعا... ببنيته الديناميكية، وسيكون الاقتصاد التركي من بين الاقتصادات التي ستتجاوز أزمة تفشي فايروس كورونا، بأقصر وقت وبأقل خسائر نسبية".

وتتناقض تلك التصريحات مع تحذيرات المؤسسات المالية العالمية ووكالات التصنيف الائتماني من مخاطر تفشي الوباء على الاقتصاد التركي، الذي يعاني أصلا من أزمات كبيرة.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد رجحت هذا الأسبوع أن يكون الاقتصاد التركي الأكثر تضرّراً بسبب جائحة فايروس كورونا بين اقتصادات مجموعة الدول العشرين الصناعية الكبرى.

وخفض البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار نقطة مئوية إلى 9.75 في المئة في اجتماع طارئ عقد في 17 مارس، على الرغم من تسارع معدل التضخم إلى 12.4 في المئة في فبراير.

كما أعلن المركزي التركي عن سلسلة من الإجراءات التي تستهدف التيسير على البنوك في الحصول على سيولة نقدية.

وقامت وكالة موديز بتحديث توقعاتها للسنة المالية في تركيا لمراعاة جائحة كورونا، معدلة نموها الاقتصادي المقدر بنسبة 3 في المئة إلى انكماش بنسبة 1.4 في المئة خلال العام المقبل.

وقالت إن تركيا كانت عرضة بشكل خاص لما وصفته بصدمة غير مسبوقة للاقتصاد العالمي بسبب فايروس كورونا، حيث قامت وكالة التصنيف الائتماني بمراجعة توقعاتها العالمية لعام 2020.

وأضافت الوكالة في تقرير لها عن التوقعات الكلية العالمية "نتوقع أن يكون الاقتصاد التركي الأكثر تضررا" من الوباء بين اقتصادات مجموعة العشرين مع انكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني والثالث بنحو 7 في المئة.

وصدرت توقعات الوكالة بعد أيام قليلة من تصريحات متفائلة من وزير الخزانة والمالية التركي بيرات البيرق، الذي قال إنه واثق من أن تركيا سوف تحقق هدفها المتمثل في تحقيق نمو بنسبة 5 في المئة هذا العام على الرغم من الأضرار الناجمة عن الفايروس.

وقال البيرق إن تركيا في وضع يمكنها من التغلب على تأثير جائحة كورونا واعتماد مديونيتها المنخفضة وقوتها العاملة الكبيرة وبنيتها التحتية القوية للإنتاج.

وكانت الحكومة التركية قد كشفت النقاب عن حزمة دعم بقيمة 100 مليار ليرة (15 مليار دولار) لتوفير الإغاثة للشركات المتضررة من تفشي فايروس كورونا.

لكن موديز صنّفت تركيا كواحدة من أقل الدول قدرة على التغلب على الصدمة التي سببها الوباء، وقدرت أن اقتصادها سينمو بنسبة 0.8 في المئة فقط في عام 2021 بعد انعدام النمو هذا العام. وقالت إن قطاع السياحة في البلاد سيتضرر بشكل خاص خلال الصيف.

وشارك الرئيس التركي في المؤتمر الاستثنائي لمجموعة الدول العشرين، والذي انعقد برئاسة السعودية عبر الفيديو في الأسبوع الماضي.

وقال رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخرالدين ألطون، إن الرئيس أردوغان، شدد في القمة الاستثنائية على أن ما من بلد لديه ترف انتهاج سياسات حمائية وأحادية في مكافحة فايروس كورونا.

وأوضح أن أردوغان، دعا في القمة أعضاء مجموعة العشرين إلى التعاون بشكل وثيق إلى حين القضاء على تهديد فايروس كورونا، وأعرب عن استعداد تركيا لتقديم المساعدة والتعاون في مكافحة الفايروس.

ويقول محللون إن الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل هيكلية عميقة، وأن تسارع تفشي الوباء في البلاد سيؤدي تعميق مواطن الاختلالات العميقة، خاصة في ظل استخفاف قيادتها بتداعيات انتشار الفايروس.

بنك المغرب يعزز تدابير حماية الاقتصاد

كشف بنك المغرب المركزي عن مجموعة تدابير جديدة لتيسير السياسة النقدية تتضمن تسهيل حصول الشركات والأسر والأفراد على القروض المصرفية من أجل تخفيف التداعيات الاقتصادية لجائحة فايروس كورونا المستجد.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أعلن محافظ بنك المغرب المركزي عبداللطيف الجواهري أن حزمة التسهيلات المصرفية الجديدة سوف تؤدي إلى مضاعفة إعادة تمويل المصارف المحلية من قبل البنك المركزي 3 مرات لمواجهة آثار انتشار فايروس كورونا (كوفيد19-).

وأضاف أنها ستتيح إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم والعملات الأجنبية، وتوسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة واسعة، وتمديد آجال عمليات إعادة التمويل.

وأكد بنك المغرب أن التدبير تشمل أيضا تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.

وأطلقت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، برنامجا لدعم استثمارات الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة المستثمرة في مجال تصنيع المنتجات والمُعِدّات المخصصة لمواجهة جائحة كورونا.

وسيمكن هذا البرنامج، من إنعاش الشركات حيث سيساهم بنحو 30 في المئة من مبلغ الاستثمار الإجمالي ما يعادل 1 مليون دولار بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة و نحو 150 مليون دولار بالنسبة للشركات الصغيرة.

وتشمل هذه المشاريع تصنيع منتجات النظافة مثل السوائل المعقّمة، ومُعدات الحماية الفردية من الأقنعة الواقية والصدريات الطبية، والبدلات المعقّمة ومحاليل تنظيف الأسطح والمُعدات الطبية للتعقيم، وعناصر الإسعافات الأولية.

واتخذ محافظ المصرف المركزي، عبد اللطيف الجواهري، مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان، حيث تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة الشركات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية.

وأقر الجواهري، أنه ستكون لهذه الجائحة التي يشهدها العالم اليوم تداعيات كبرى على الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى المؤشرات السلبية التي تحيط بمعظم القطاعات على الصعيد المحلي.

وشدد على التزام الحكومة بمواصلة تتبع، آثار الأزمة الصحية على الاقتصاد والنظام المالي واتخاذ المبادرات اللازمة لمواجهتها.

وأكد رئيس الحكومة، سعدالدين العثماني، أن المغرب اتخذ جملة من الإجراءات غير المسبوقة، وذات الطابع الاستشرافي والمستقبلي، منذ بداية انتشار الفايروس.

وفي هذا السياق قررت الحكومة تدشين عملية الدعم المالي المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتضرر من حالة الطوارئ الصحية، ابتداء من 30 مارس الجاري، حيث ركزت لجنة اليقظة الاقتصادية على تدابير دعم القطاع غير المهيكل المتأثر مباشرة بالحجر الصحي.

وسجلت وزارة الاقتصاد، أن هذه المساعدة المالية ستوزع على الأسر المكونة من فردين أو أقل بنحو 80 دولارا، والأسر المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد بحوالي 100 دولار، والأسر التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص ستحصل على 120 دولارا.

ووقعت الحكومة وصندوق الضمان الاجتماعي و"الاتحاد العام لمقاولات المغرب" (ممثل القطاع الخاص)، اتفاقية دعم القطاعات المتأثرة بجائحة فايروس كورونا.

وسيستفيد جميع المشمولين بالبرنامج من المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي، والمتوقفين عن العمل بتعويض شهري ثابت وصافي قدره 200 دولار وستشمل قطاع الصيد التابع للصندوق بالإضافة إلى تعويضات أسرية وخصوصا المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض.

وحسب الاتفاقية سيتم تعليق أداء المساهمات الاجتماعية لفائدة صندوق الضمان الاجتماعي، من بداية مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، مع خصم الزيادات المترتبة عن التأخر في الدفع للمأجورين في وضعية صعبة.

وستبقى بنود الاتفاقية الموقع عليها سارية إلى حدود 30 يونيو المقبل مع إمكانية تمديدها، حسب الوضعية الوبائية للمغرب، وفقا للاتفاقية ذاتها.

وفي سياق جهود تخفيف آثار كورونا، اعتبر المركز المغربي للظرفية الاقتصادية، أن التدابير التي تم اتخاذها، يمكن أن تمنع إفلاس العديد من الشركات، وتحافظ على فرص العمل.

وأوضح المركز أن قطاع العقارات والصناعات الغذائية من بين الأنشطة التي ستكون الأكثر تضررا من هذه الجائحة، حيث ستنخفض قيمتهما المضافة بنحو 25 في المئة.

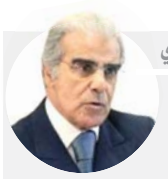

عبداللطيف الجواهري: بنك المغرب المركزي ضاعف إعادة تمويل المصارف 3 مرات

وكانت لجنة اليقظة الاقتصادية قد استجابت لمجموعة من التدابير لأجل إنقاذ الشركات المتوسطة والصغرى من شبح الإفلاس والأزمات الاقتصادية وانهيار المعاملات البنكية وفقدان الثقة بين الأطراف المهنية والشركات بعد زوال هذه الأزمة.

كما قامت اللجنة، بتعليق الآجال الضريبية المستوجبة في 31 مارس، إلى جانب توقيف اقتطاع استحقاقات المصارف بالنسبة للشركات والأفراد المتضررين، وكذلك تعليق المراجعة الضريبية والإشعار لغير الحائز، فيما يسير الاتجاه نحو إنشاء صندوق لدعم القطاعات المتضررة.

وقررت المجموعة المهنية لمصارف المغرب، تمكين عملائها من الأفراد والمهنيين والشركات الصغيرة جدا من تأجيل دفع أقساطهم الشهرية لسداد الديون لثلاثة أشهر بناء على طلب مكتوب، ويمكن تمديد الفترة لثلاثة أشهر أخرى بناء على طلب مكتوب يتضمن مبررات ذلك.

تعزيز مناعة الاقتصاد

مرسيدس تقود تجارب تطوير أجهزة تنفس

لندن - تمكن فريق تقوده شركة مرسيدس الألمانية خلال أقل من أسبوع من تطوير نموذج جديد من جهاز للتنفس يمكنه مساعدة مرضى فايروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

ويجري حاليا تجربة أجهزة الضغط الإيجابي المستمر "سي.بي.أي.بي" التي طورتها مرسيدس في بعض مستشفيات بريطانيا بعد نجاح استخدامها في الصين وإيطاليا.

ويتم استخدام الأجهزة غير المعقدة ومنخفضة التكلفة لتوصيل الهواء والأكسجين إلى رئات المرضى ومساعدتهم على التنفس دون الحاجة إلى وضعهم على أجهزة التنفس الاصطناعي التي تمثل تدخلا طبيا أقوى.

وأجازت الجهة الرقابية المعنية في بريطانيا تلك الأجهزة بالفعل وسوف يجري تسليم مئة منها إلى مستشفى يونيفرستي كوليدج في لندن لتجربتها قبل أن توزع على مستشفيات أخرى.

وتشير التقارير الواردة من إيطاليا إلى أن 50 في المئة تقريبا من المرضى الذين وضعوا على أجهزة "سي.بي.أي.بي" لم يحتاجوا إلى أجهزة التنفس الاصطناعي التي تتطلب تخدير المريض، الأمر الذي أتاح هذه الأجهزة الحيوية لآخرين في حاجة أكبر إليها.

أجهزة مرسيدس المنخفضة التكلفة يجري استخدامها بنجاح في بريطانيا وإيطاليا والصين

ونسبت هيئة الإذاعة البريطانية إلى ريبيكا شيبلي، مديرة معهد هندسة الرعاية الصحية التابع لمستشفى يونيفرستي كوليدج، قولها إن "شركة مرسيدس يمكنها صنع ألف جهاز يوميا في غضون أسبوع".

وأضافت "إذا سارت التجارب على ما يرام فيمكن لهيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية أن تحصل عليها بحلول نهاية الأسبوع".

في هذه الأثناء نسبت رويترز إلى مصدر مطلع تأكيده أن بريطانيا طلبت من تحالف شركات، يضم فورد وإيرباص ورولز رويس، تصنيع عشرة آلاف جهاز تنفس اصطناعي في إطار جهود محاربة فايروس كورونا.

وتتسابق الشركات الصناعية الكبرى لتسخير جهودها من أجل تصنيع أجهزة التنفس والمستلزمات الطبية الأخرى لتساهم في معركة وباء كورونا الذي بات يهدد مستقبل وجودها وجميع أركان الاقتصاد العالمي.

وتحاول شركات التصنيع في أنحاء العالم جاهدة تحوير خطوط الإنتاج لتلبية الطلب غير المسبوق على أجهزة التنفس الاصطناعية، في ظل عدم قدرة المستشفيات على التعامل مع الأعداد الهائلة من المصابين.

وإلى جانب النقص في الأقنعة والقفازات، أبرز انتشار كوفيد – 19 في كل زاوية من زوايا العالم تقريبا، الحاجة الماسة إلى أجهزة متخصصة تساعد المصابين على البقاء على قيد الحياة.

وقد وظفت مجموعة جنرال إلكتريك هيلث كير المزيد من العمال، وهي تعمل الآن على مدار الساعة لتصنيع أجهزة التنفس الاصطناعي. وتخطط الشركة الفرنسية أير ليكيد في أبريل لزيادة إنتاج تلك الأجهزة من 500 إلى 1100 شهريا.

وقالت مجموعة غيتينغي السويدية في بيان إنها تعمل على زيادة الإنتاج لتلبية النمو الهائل في الطلب على هذه المعدات في أنحاء العالم وإن كل المعدات التي تستخدم عادة للتدريب أو في المعارض، ستوفر للزبائن بشكل فوري.

ودفع انفجار الطلب على أجهزة التنفس الدول المتضررة من الفايروس إلى البحث عن حلول مبتكرة وعاجلة لمواجهة تضاعف الحاجة إلى الخدمات الصحية.